وزير التجارة وضع ضوابط وأحكام التسهيلات الائتمانية الناتجة عن عمليات البيع بالتقسيط للسلع والخدمات

5 آلاف دينار سلعاً بالتقسيط.. من دون فوائد للمواطنين والمقيمين

- السداد بحد أقصى 3 سنوات.. والقسط مع أي التزامات ائتمانية لا يتجاوز 40٪ من الراتب
- القرار اشترط على الشركات المقرضة التسجيل لدى شبكة المعلومات الائتمانية Ci_Net
- حظر زيادة قيمة السلعة المبيعة بالتقسيط عن قيمة السعر المعلن في حالة السداد الفوري
- منع تقاضي أي رسوم إدارية على عمليات البيع بالتقسيط.. أو رسوم عن الاستعلام الائتماني

طارق عرابي

أصدر وزير التجارة والصناعة محمد العيبان قرارا وزاريا بتنظيم ضوابط وأحكام التسهيلات الائتمانية الناتجة عن عمليات البيع بالتقسيط للسلع والخدمات، بات بموجبه من حق كل مواطن ومقيم الحصول على سلع بالأقساط بحد أقصى 5 آلاف دينار من دون فوائد.

وحدد القرار الجديد، الذي حصلت «الأنباء» على نسخة منه، شرطين لتلك الأقساط، الأول منهما أن تسدد خلال فترة لا تزيد على 3 سنوات، والثاني ألا تتجاوز قيمة الأقساط نسبة الـ 40٪ من صافي الراتب للموظفين و30٪ للمتقاعدين، وذلك بعد الحصول على تفويض من العميل بالاستعلام من شركة Ci_Net عن بيانات الرصيد المدين الناشئ عن كل الالتزامات الأخرى للعميل وفقا للثابت بالشبكة.

وأشارت مصادر مطلعة إلى أن القرار سيغلق الباب أمام الشركات التي تنشط في عمليات «تكييش السلع» للمواطنين والمقيمين المقترضين بالحد الأقصى وهو ما يقلل من الأعباء التي يتحملونها، ناهيك عن إغلاق الثغرة التي كانوا ينشطون من خلالها بعدما بات لزاما على مانح السلعة الربط مع شركة المعلومات الائتمانية.

وتنظيميا، اشترط القرار الوزاري على جميع الجهات المانحة للقروض من شركات ومؤسسات ومنشآت تجارية، التسجيل لدى شركة شبكة المعلومات الائتمانية Ci_Net خلال 6 أشهر من نشر القرار في الجريدة الرسمية، مع ضرورة إلزامها بعدد من الاشتراطات التي من بينها:

1 ـ القيام بعد الحصول على تفويض من العميل بالاستعلام من شركة Ci_Net عن بيانات الرصيد المدين الناشئ عن كل الالتزامات الأخرى للعميل وفقا للثابت بالشبكة المذكورة.

2 ـ عدم زيادة القسط الشهري المستحق على العميل مضافا إليه الاقساط المستحقة عن الالتزامات الاخرى المسجلة على شبكة Ci_Net عن نسبة 40٪ من صافي الراتب للموظفين و30٪ للمتقاعدين.

3 ـ ألا تزيد قيمة السلعة المبيعة للعميل الواحد بنظام التقسيط عن 5 آلاف دينار، وتسدد على اقساط شهرية متساوية خلال فترة لا تزيد على 3 سنوات.

4 ـ ألا تزيد قيمة السلعة المبيعة بالتقسيط عن قيمة السعر المعلن في حالة السداد الفوري.

وألزم القرار الشركات المانحة إضافة الأنشطة التجارية اللازمة والخاصة بالبيع بالتقسيط لتراخيصها التجارية، كما ألزمها بالاشتراك في النظام الآلي لشركة شبكة المعلومات الائتمانية Ci_Net، مع الالتزام بتقديم المعلومات الائتمانية للعملاء وفق الاجراءات المحددة من قبل شركة شبكة المعلومات الائتمانية Ci_Net.

وأجاز القرار للجهات المانحة وبناء على طلبها إلغاء الاشتراك في نظام الشركة شريطة إلغاء نظام البيع بالتقسيط للسلع والخدمات، والحصول على موافقة مسبقة من الوزارة، وتقديم شهادة لشركة شبكة المعلومات الائتمانية Ci_Net صادرة عن المدقق الخارجي للجهات المانحة تفيد بعدم وجود أي حسابات مفتوحة أو مغلقة أو قضائية خاصة بالبيع بالتقسيط.

في المقابل، حظر القرار على الجهات المانحة تقاضي أي رسوم إدارية على عمليات البيع بالتقسيط، وعدم فرض أي رسوم على عملائها بشكل مباشر أو غير مباشر مقابل الاستعلام عنهم في نظام شركة Ci_Net، فيما ألزم الشركات المانحة بوضع سياسات ائتمانية وإجراءات عمل واضحة ومعتمدة من إدارة الشركة أو المؤسسة للبيع بأي شكل من أشكال نقل الملكية بالتقسيط للسلع والخدمات، كما ألزمها عند تقديم هذا النوع من البيع مراعاة ضوابط طلب الحصول على تسهيل ائتماني والحدود الدنيا المطلوبة لإبرام التعاقد بأن يشتمل طلب العميل كحد أدنى على تفاصيل السلعة أو الخدمة وتفاصيل السداد.

واشترط القرار ضرورة إطلاع العميل على جميع الشروط والالتزامات والآثار المالية المترتبة على شراء السلعة أو الخدمة وفقا للعقد المزمع إبرامه وتسليم العميل جدولا إحصائيا واضحا ومبسطا موضحا فيه قيمة الاقساط وعددها، كما يراعى احتفاظ الجهات المانحة بالمستندات الدالة على ذلك.

كما نص القرار على ضرورة تحديد الحقوق والالتزامات لكل من الجهات المانحة للسلعة أو الخدمة والعميل بموجب عقود واضحة الصياغة مفهومة المعنى ومتوافقة مع أحكام القوانين والقرارات المحلية والقرارات ذات الصلة، على أن تتضمن عقود منح التسهيلات الائتمانية عن طريق البيع بأي شكل من أشكال نقل الملكية بالتقسيط للسلع والخدمات كحد أدنى (البيانات الأساسية للعميل، نوع السلعة أو الخدمة، قيمة السلعة أو الخدمة، أجل البيع وعدد الأقساط الشهرية ومواعيد سدادها وقيمة القسط الشهري وطريقة السداد أو الدفع)، على أن يتم البدء بالعمل بأحكام القرار بعد 6 أشهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

محمد العيبان

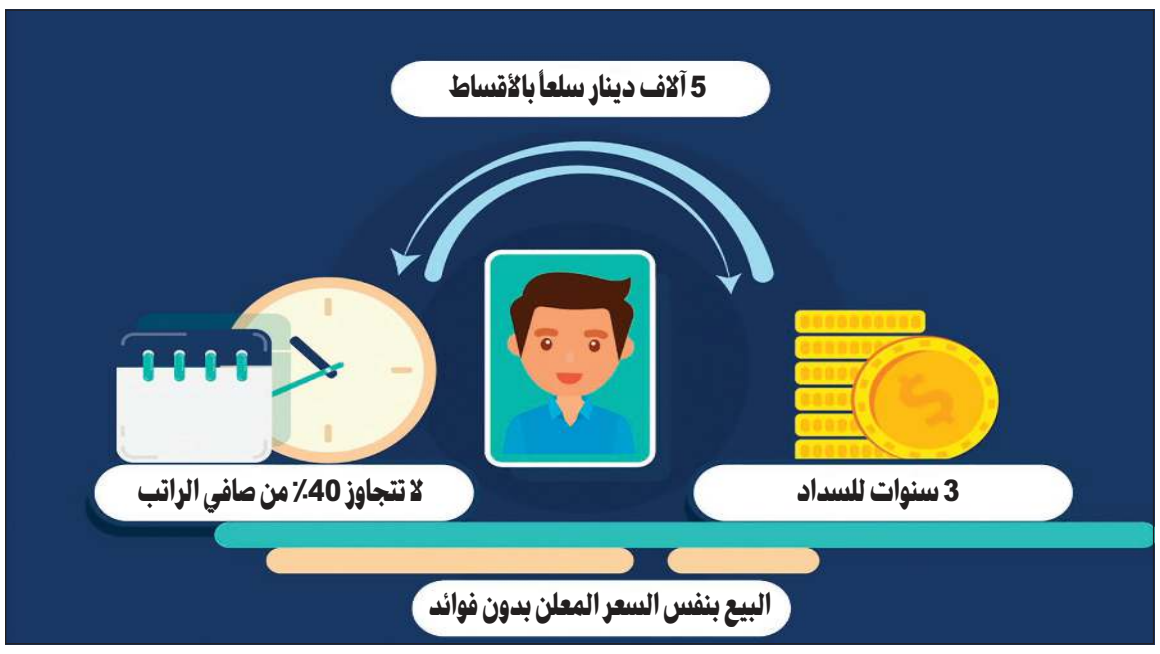

عقود تفصيلية واضحة

طالب القرار الجهات المانحة بضرورة مراعاة حصول العميل على نسخة من العقد وتوقيعه بما يفيد ذلك، مع ضرورة توفير كل المعلومات اللازمة عن السلع أو الخدمات، على أن يراعى في هذا الخصوص أن تتضمن كشوف حسابات السلع أو الخدمات المعلومات التفصيلية المتعلقة بعدد وقيمة الاقساط المسددة والمتبقية حتى تاريخ الاستحقاق، كما طالبها أيضا بالاحتفاظ بجميع مستندات عمليات البيع للسلع والخدمات للعملاء طوال فترة السداد وحتى تمام السداد بالكامل وانتهاء فترة التقادم القانونية، على أن يراعى استمرار الحفظ الالكتروني لهذه المستندات.

أمن وسرية المعلومات

ألزم القرار الجهات المانحة بضرورة وضع السياسات واتخاذ الاجراءات التي من شأنها ضمان أمن المعلومات سرية البيانات المدخلة في النظام الآلي لشركة شبكة المعلومات الائتمانية Ci_Net والمستخرجة منه، وعدم الاطلاع عليها إلا من قبل الأشخاص المخولين والمصرح لهم بذلك.

تقسيم المشروع إلى 4 حزم منفصلة تشمل مجموعة واسعة من أنشطة الأعمال

«نفط الكويت»: ترسية عقود إعادة الغطاء النباتي نهاية 2023 بقيمة 675 مليون دولار

محمود عيسى

ذكرت مجلة ميد ان الكويت تخطط لترسية مناقصة إعادة الغطاء النباتي في أواخر عام 2023، وتقدر قيمة العقود المطروحة بالمناقصة بمبلغ إجمالي قدره 675 مليون دولار.

وتهدف شركة نفط الكويت لترسية العقود الخاصة بأعمال إعادة الغطاء النباتي المخطط لها كجزء من برنامج الإصلاح البيئي الكويتي البالغة تكلفته عدة مليارات من الدولارات أواخر عام 2023 أو أوائل عام 2024، وفقا لما ذكره مسؤول كبير في فريق معالجة التلوث البيئي في الشركة.

وقال قائد فريق المعالجة مثنى المؤمن في مقابلة مع مجلة ميد «ان الشركة تعمل بجد بالتعاون مع اللجان المختلفة لطرح مناقصة إعادة الغطاء النباتي، وانها تستهدف ترسية أعمال إعادة الغطاء النباتي أواخر عام 2023 أو مطلع العام الذي يليه على أبعد تقدير».

وأضاف المؤمن: «لن يكون للانتخابات القادمة أي تأثير على سعينا لتحقيق أهدافنا ولدينا الدعم الكامل للمضي قدما في برنامجنا».

وأوضح ان ترسية عقود إعادة الغطاء النباتي ستكون بمنزلة بيان للمجتمع الدولي بالتزام الكويت وشركة نفط الكويت تجاه البيئة.

وكانت شركة نفط الكويت قد مددت في وقت سابق من هذا العام الآجال النهائية لتقديم العطاءات الخاصة بعقود إعادة الغطاء النباتي التي تم طرحها مؤخرا، مما زاد التوقعات بأن الخطة ستكون عرضة لمزيد من التأخير.

ومن المقرر حاليا تقديم العطاءات الخاصة بالعقود في موعد غايته 18 يونيو المقبل، بعد ان انتهى الموعد النهائي السابق في 16 أبريل الماضي.

ومن المتوقع تقسيم المشروع إلى أربع حزم منفصلة بقيمة إجمالية تبلغ حوالي 675 مليون دولار، على ان تمنح العقود الـ 4 التي تطرحها حاليا شركة نفط الكويت إلى 4 مقاولين منفصلين وتشمل مجموعة واسعة من أنشطة الأعمال وفقا لوثيقة داخلية اطلعت عليها مجلة ميد في مارس.

وقالت المجلة ان باقات العمل قسمت إلى فئتين هما «فئة أعمال التمكين» و«فئة أعمال إعادة الغطاء النباتي»، وان الشركات الفائزة بالعقود ستستخدم التربة التي تخضع للمعالجة حاليا لتخليصها من التلوث النفطي في سياق مشاريع المعالجة الجارية، على ان يصار إلى توزيعها في مناطق متعددة ومن ثم زراعتها بالنباتات المحلية.

غياب المحفزات الشرائية رغم الكشف عن نتائج الربع الأول والتي تأتي في مجملها إيجابية

عمليات البيع مستمرة بالبورصة.. 941 مليون دينار خسائر أسبوع

شريف حمدي

استمرت العمليات البيعية للأسبوع الثالث على التوالي في بورصة الكويت في ظل غياب المحفزات الشرائية، وذلك رغم الكشف عن نتائج الربع الأول والتي تأتي في مجملها إيجابية للبنوك والشركات المعلنة، ليتواصل انخفاض كافة المؤشرات والمتغيرات منذ بداية مايو الجاري. ويعزز جنوح سوق الأسهم الكويتي للتراجع خلال الفترة الحالية، انخفاض أسعار النفط ليصل إلى 75 دولارا للبرميل، حيث تؤثر أسعار النفط في مسار البورصات الخليجية إلى حد كبير. ويبدو ان هناك تحسنا ملحوظا على مستوى مؤشر السوق الأول في جلسة ختام الأسبوع امس الخميس، وذلك من خلال عمليات شراء انتقائية قلصت من حجم خسائر المؤشر الذي تعرضت أسهمه لتراجعات لافتة في الفترة الأخيرة على وقع عمليات البيع، وسط توقعات بأن يعود الزخم الشرائي لهذه النوعية من الأسهم بعد الانتهاء من الإفصاح عن النتائج المالية لتبدأ مرحلة بناء المراكز الاستثمارية في ضوء ما تم الكشف عنه.

ومع استمرار تراجع أداء السوق، خسرت القيمة السوقية لبورصة الكويت بنهاية التعاملات الأسبوعية 941 مليون دينار ليستمر نزيف القيمة السوقية التي تراجعت إلى 43,525 مليار دينار من نحو 44,466 مليار دينار نهاية الأسبوع الماضي.

في المقابل ارتفع متوسط السيولة اليومي إلى 35 مليون دينار بمحصلة إجمالية 177 مليون دينار، وذلك من 33 مليون دينار متوسط يومي الأسبوع الماضي بإجمالي سيولة 164 مليون دينار، مع استمرار تمركز السيولة حول الأسهم القيادية في مقدمتها سهم بيت التمويل الكويتي «بيتك» الذي يستأثر بالنصيب الأكبر من السيولة المتدفقة لسوق الأسهم من بداية السنة بنحو 1,1 مليار دينار تشكل قرابة 29٪ من الإجمالي. وارتفعت كميات الأسهم المتداولة بنهاية التعاملات الأسبوعية إلى 740 مليون سهم ارتفاعا من 501 مليون سهم الأسبوع الماضي.

وتقلصت ملكيات الأجانب في 5 بنوك هي الوطني والخليج والمتحد وبيتك إضافة إلى وربة، فيما ارتفعت في 3 بنوك هي الدولي وبرقان وبوبيان، واستقرت في كل من التجاري والأهلي.

غياب المحفزات الشرائية لايزال يسيطر على البورصة (محمد هاشم)

500 مليار دولار مشاريع الطاقة النظيفة بالمنطقة

محمود عيسى

ذكرت مجلة ميد ان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ـ مينا لديها فرص للطاقة النظيفة تبلغ قيمتها 500 مليار دولار، بينما يبلغ إجمالي مشاريع الطاقة والمياه والهيدروجين المخطط لها وغير المرساة 486 مليار دولار.

وقالت المجلة ان مطوري المشاريع والمستثمرين في قطاع المرافق، بالإضافة إلى شركات المقاولات التي تنفذ المشاريع وفقا لنظام الهندسة والتوريد والبناء في منطقة مينا، يدخلون الآن مرحلة نمو كبيرة فيما يتعلق بالمشروعات المحتمل طرحها في وقت وشيك.

ففي 18 الجاري، أظهرت الإحصاءات التي توصلت إليها مجلة ميد بروجكتس التي تتتبع نشاط المشاريع الإقليمية ان القيمة الإجمالية للمشاريع المحتملة في 15 سوقا من أسواق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تبلغ 486 مليار دولار في مراحل مختلفة من التخطيط والدراسة والطرح والترسية.

وتستحوذ مشاريع توليد الطاقة التي تشمل محطات الطاقة النووية والحرارية والمتجددة على حوالي 55٪ من الإجمالي، بينما تمثل محطات تحلية المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي نسبة 10٪، أما مشاريع الهيدروجين الأخضر بما في ذلك المحطات المتجددة ومرافق التحليل الكهربائي ووحدات تحويل المشتقات فتبلغ حصتها 35٪ المتبقية.

وتشمل هذه القيمة الاستثمارات المقدرة للمشاريع التي يتم طرحها باستخدام نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالإضافة إلى مشاريع الهندسة والتوريد والبناء EPC.

وعلى المستوى القطري، تتصدر مصر القائمة بقيمة إجمالية تبلغ حوالي 122 مليار دولار، حيث تمثل مشاريع الهيدروجين والأمونيا المخططة أكثر من ثلثي الإجمالي.

وتأتي المملكة العربية السعودية بعد مصر بمشروعات مخطط لها وغير مرساة بقيمة 95 مليار دولار، وخلافا لمصر، فإن توليد الطاقة يهيمن على مشاريع المملكة. وتمتلك عمان والمغرب، اللذان يخططان لمشاريع كبيرة في مضمار الهيدروجين الأخضر، ثالث ورابع أكبر أسواق المنطقة بمشاريع تبلغ قيمتها حوالي 60 مليار دولار و49 مليار دولار على التوالي. بينما تحتل الإمارات المرتبة الخامسة بمشاريع بقيمة 35 مليار دولار.

مخاطر كارثية تواجه الأسهم والاقتصاد الأميركي

وكالات: تلوح في الأفق مخاوف السوق بشأن احتمالية تعثر الولايات المتحدة التاريخي في سداد ديونها، ولكن يبدو أنه الخطر الأقل لما بات يناقشه السوق من تبعات التوصل لصفقة فيما يخص أزمة سقف الديون.

ويتوقع الكثيرون في «وول ستريت» أن المشرعين سوف يتوصلون في نهاية المطاف إلى اتفاق، ومن المحتمل أن يتجنبوا تعثرا مدمرا في سداد الديون، حتى لو كان الأمر بعيد المنال. لكن هذا لا يعني أن الاقتصاد لن يتضرر، ليس فقط من المواجهة المؤلمة، ولكن أيضا نتيجة لجهود وزارة الخزانة للعودة إلى العمل كالمعتاد بمجرد أن تتمكن من زيادة الاقتراض.

يقول آري بيرغمان، الذي تتخصص شركته في المخاطر التي يصعب إدارتها، إن على المستثمرين التحوط من تداعيات قرار واشنطن.

ويرى الخبير المخضرم في السوق، أن وزارة الخزانة ستحتاج إلى تكثيف إصداراتها لتجديد مخزونها النقدي المتضائل للحفاظ على قدرتها على سداد التزاماتها، من خلال طوفان من مبيعات أذون الخزانة، وفقا لما ذكره لوكالة «بلومبرغ»، واطلعت عليه «العربية.نت».

ومن المتوقع أن يزيد العرض عن 1 تريليون دولار بحلول نهاية الربع الثالث، وسوف يؤدي انفجار العرض إلى استنزاف السيولة من القطاع المصرفي بسرعة، ورفع معدلات التمويل قصير الأجل، وتشديد الخناق على الاقتصاد الأميركي تماما والذي هو على أعتاب الركود. وحسب تقدير «بنك أوف أميركا كورب»، سيكون له نفس التأثير الاقتصادي مثل رفع سعر الفائدة بمقدار ربع نقطة.

يأتي ذلك، فيما أدت تكاليف الاقتراض المرتفعة في أعقاب دورة التضييق الأكثر عدوانية للاحتياطي الفيدرالي منذ عقود إلى إلحاق خسائر فادحة ببعض الشركات.

وبعد تسوية سقف الديون، من المفترض أن يرتفع المخزون النقدي الأميركي ـ الحساب العام للخزانة ـ إلى 550 مليار دولار في نهاية يونيو من المستوى الحالي البالغ حوالي 95 مليار دولار ـ وأن يصل إلى 600 مليار دولار بعد 3 أشهر، وفقا لأحدث تقديرات الإدارة الأميركية.